

الصحافة الإلكترونية في ليبيا خارج نطاق التغطية

الصحف الورقية على قلتها، والمواقع الإلكترونية على كثرتها، تكشف غياب صحافة مهنية



مطابع تكاد تكون خاوية

مراسلون بلا حدود في ليبيا بأنها واحدة من أخطر دول العالم في ممارسة العمل الصحفي وأن الصحفيين ومؤسسات الإعلام يتعرضون لمضايقات من الأطراف المتناحرة من دون أي رادع.

ورغم ذلك يؤكد زعيبه "لا يزال المناخ والسوق في ليبيا يستوعب وجود الصحافة الورقية، المشروطة بتوفر قدر كبير من المهنية وحداثة وسائل الطباعة وتطوير شبكات واليات التوزيع، وإفراح المجال لظهور الإصدارات الخاصة، وفي النهاية مدى تمكن هذه الصحافة من تطوير نفسها للحفاظ على البقاء أمام ثورة الاتصالات، وانتشار خدمة (الإنترنت)، وعلى سبيل الاستشهاد فإن إحصائيات محايدة أشارت إلى أن الصحافة الورقية في بعض مناطق العالم النامي أو ما يسمى بالثالث تشهد نوعاً من الزدهار".

تنسبها إلى مصادر، بينما تركز الصحف الورقية على ذكر المصادر. ستبقى الصحف الورقية تصدر في ليبيا كما في بقية بلاد العالم ولن تنتهي وتنتهز رغم الظروف ولن تلغي الصحافة الإلكترونية دورها ولا حتى ما تشهده وحجم الاهتمام الذي تاله وسائل التواصل الاجتماعي سيؤدي دور صحافة الورق".

ويعاني الناشرون في ليبيا مصاعب كثيرة في إصدار الصحف الورقية منذ زمن مرتبطة في الغالب بصعوبات مالية وتقنية، إضافة إلى الضعف الواضح في إنتاج المحتوى الجيد والإخراج المتميز. وتشهد ليبيا تراجعاً كبيراً في عدد الصحف الورقية، بعد توقف العديد منها عن الطبع لأسباب مختلفة، ولم تسلم من هذه الظاهرة حتى الصحف الرسمية التابعة للدولة.

وبسات العمل الصحفي في ليبيا محفوفة بالمخاطر، ووصفت منظمة

لم يتأسس موقع إلكتروني واحد يقدم خدمة صحافية يومية تصاغ فيها كل قوالب التحرير بطريقة مهنية".

ويضيف "لا أتجنى على أحد فيمكن إخضاع كل المواقع الصحافية الليبية التي تدعي العمل الصحفي والإعلامي إلى شروط ومعايير المهنية الصحافية عندها سناحظ الإخلال الواضح في تنفيذ شروط المهنية وعدم استيعاب البيئات العمل الصحافي، كما أن المواقع الصحافية الإلكترونية في غالبها وعبر سنوات ما هي إلا نسخ ولصق للصحف الورقية، وبالتالي لا تزال المواقع الإلكترونية تخيط في أداها مثل الصحف الورقية إن لم يكن أسوأ".

ورغم ذلك يؤكد المزوغي أن الصحف الورقية وعلى قلة أخبارها فهي أكثر مصداقية من المواقع الإلكترونية التي تنتشر في الغالب أخباراً غير دقيقة ولا

لا يتعلق بتذبذب صدور الصحف أو حتى توقف صورها فالأساس في الصحافة الورقية أو الإلكترونية هو جودة المحتوى الصحفي المقدم والاحترافية في صياغة المادة الصحافية على الورق أو إلكترونياً وعندما تنجح في ذلك ستقتنع المتلقي بالإقبال على المنتج".

ويشير الخبراء إلى أنه لا مجال في ليبيا للحديث عن تهديد الصحافة الإلكترونية للصحافة الورقية مؤكداً أن السوق في ليبيا لا يزال يستوعب وجود الصحافة الورقية شرط توفر المهنية. وتحتوي مواقع إلكترونية ليبية على أخبار ومواد إضافة إلى أنها لا تصلح للنشر فإنها موجودة في المواقع منذ أشهر دون تحديث على غرار الموقعين الإلكترونيين لصحيفتي الصباح وفبراير.

ويقول المزوغي إنه "منذ ظهور مواقع الإنترنت في صحفنا أواخر العام 1999،

يبدو أن مهنة الصحافة اليوم في ليبيا ليست بخير بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، فقد تراجع ترتيب ليبيا مرتبتين عن العام الماضي ليصبح 164، بحسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2020، ولكن هل الصحافة الإلكترونية خارج هذا التصنيف؟

خلود الفلاح
كاتبة ليبية



طرابلس - فاقم غياب المهنية مشاكل الصحافة الليبية التي تعصف بها الأزمات السياسية والاقتصادية. ويعترف خبراء ليبينون في مجال الإعلام بوجود إشكالية كبيرة في صناعة الصحافة في ليبيا "تكمُن في عدم القدرة على تشخيص موطن الداء".

ويقول أستاذ الصحافة بجامعة الزيتونة الليبية عادل المزوغي "لدينا في ليبيا صحف ورقية على قلتها، ولدينا مواقع إلكترونية على كثرتها، لكن ليست لدينا صحافة حقيقية ولا صحفيون يصنعون وينتجون الأخبار، وليست لدينا مواقع صحافية منافسة أو تلبى أقل الاشتراطات المهنية"، مؤكداً أن "الصحافة الإلكترونية في ليبيا هي خارج مجال التغطية لا تنافس أحداً وليست لديها القدرة أصلاً على المنافسة، ولا يمكن أن تواكب أي شيء مما يحدث حولنا".

من جانبه، يرى رئيس تحرير جريدة الوسط وموقع بوابة الوسط الإلكتروني بشير زعيبة أن الصحافة الإلكترونية حاولت إلى حد كبير مواكبة ما يجري في ليبيا، وبلغت زعيبه إلى أن هذا النوع من الصحافة يعاني كثيراً من نقص الاحترافية والمهنية، بما تحمل من مضامين المصادقية والدقة، وقوة المصادر، وقبل ذلك سلبية تأثير الاصطفافات السياسية والجهوية في المحتوى، وارتهاج البعض إلى أجدات خارجية مرتبطة ببعض قوى الداخل، يضاف إلى ذلك انعدام وجود ضمانات تحمي الصحفي، وقوانين تسهل له الوصول إلى مصادر المعلومات.

ويعتبر المزوغي أن الصحافة الإلكترونية الليبية لم تتخلص من مسألة القس واللصق من الصحف أو من المواقع الإلكترونية الأخرى، مؤكداً "العالم يتحدث بل يمارس الكروس ميديا" أو ما يعرف بالإعلام المتقاطع، حيث يمتلك الصحفي فيها كل التقنيات من تحرير الخبر إلى تصويره ثابتاً ومرئياً ومنتجته وإعداده للنشر. بينما لا تزال المواقع الإلكترونية في ليبيا لم تترك هذه الخطوة المهمة".

ويلفت أستاذ الصحافة بجامعة الزيتونة الليبية أن هناك انتشاراً كبيراً للمواقع الإلكترونية في ليبيا، لكن ليست كلها مواقع صحافية تقدم خدماتها الإخبارية وفقاً لاشتراطات المهنية بل أغلبها تقدم خدمات غير إعلامية، مستطرداً "المشكلة في بلادنا أن المشتغلين في حقل الصحافة والإعلام قفزوا على هذه المهنة وتصدروا المشهد ولم يقدموا إنتاجاً صحافياً راقياً وفي تصورهم أن العمل الإعلامي نوع من الوجاهة الاجتماعية، لذلك الكل يحاول أن يؤسس موقعاً إلكترونياً دون أن يقدم الخدمة الصحافية المميزة، أعتقد أن الأمر



وتسود ليبيا فوضى سياسية وأمنية وتراجع اقتصادي، إلى جانب عدم وجود ضوابط أو تشريعات قانونية واضحة بخصوص الصحافة، ما يجعل اللجوء إلى الإصدار الإلكتروني أسهل وأقل تكلفة وعملية، إلى جانب أنه أسير السبل للوصول إلى القارئ، مع التقدم المستمر في تطوير وسائل الاتصال.

ويقول الصحفي الليبي رضا فحيل اليوم إن "الصحافة الإلكترونية واكبت

الجيش السوداني يقاضي صحفيين بتهمة «الإهانة»

الخرطوم - أعلن الجيش السوداني السبت أنه سيستخذ إجراءات قانونية بحق الصحفيين والناشطين الذين يُوجهون «إهانات» طوال المؤسسة العسكرية. وقال الجيش في بيان إنه تم رصد «عدد من المخالفات والإساءات» بحق القوات المسلحة التي «باشرت فتح بلاغات مع النيابة المختصة».

وأضاف أن الإجراءات تطل «مجموعة من الناشطين والإعلاميين وغيرهم» داخل السودان وخارجه.

وأشار البيان إلى أن الإجراءات اتخذت بعد تجاوز الإساءات والتهامات المنهجة حدود الصبر، وهي ضمن مخطط يستهدف جيش البلاد ومنظومته الأمنية. ومنذ أغسطس الماضي، تحكم السودان سلطة انتقالية لثلاث سنوات، وذلك بعد الإطاحة بعمر حسن البشير في أبريل 2019 على إثر أشهر من الاحتجاجات الشعبية التي أنهت حكماً استمر ثلاثين عاماً.

ويتهم ناشطون الجيش بالقتل في حماية المدنيين أثناء الاحتجاجات وفي يونيو الماضي، تظاهر العشرات من الإلّا للمطالبة بالعدالة للأشخاص الذين قتلوا أثناء الاحتجاجات.

وقُتل 264 شخصاً وجرح مئات أثناء الاحتجاجات التي امتدت من ديسمبر 2018 حتى أبريل 2019، وفقاً للجنة أطباء مقربة من التحالف الذي قاد التظاهرات.

بمعاداة الإعلاميين الذين لا يدورون في فلك توجهاتهم.

وفي يونيو الماضي، قاطع صحفيون في البرلمان السودوة الصحافية لكتلي «قلب تونس» و«ائتلاف الكرامة» وذلك بعد التحريض الواضح والمنهج والمكرر من مخلوف على مراسلي قنوات فضائية "ما يعرض سلامتهم للتهديد".

يذكر أن "الإعتداء على الصحفيين" ماركة مسجلة باسم مخلوف، حتى أن الكثيرين يقولون إنه يقاتل من الاعتداءات على الصحفيين لتقوية مركزه السياسي. وكثيراً ما يجد مراسلو القنوات الأجنبية في تونس، وهم صحافيون تونسيون في أغليبتهم أنفسهم طرفاً في حرب هم غير معنيين بها.

وكانت نقابة الصحفيين التونسيين دعت إلى التصدي لخطبات الكراهية والعنف السياسي المسلط على حرية الإعلام محذرة من خطورة هذا الخطاب السياسي العنيف الصادر عن مخلوف، والذي يقوم على الكراهية والتحريض ضد الصحفيين وهو ما يهدد سلامتهم.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، دعت أوساط إعلامية وصحافية تونسية إلى إسقاط مبادرة برلمانية تقدمت بها كتلة ائتلاف الكرامة بالبرلمان، مدعومة من حركة النهضة، لتتقيد المرسوم رقم 116 لعام 2011 المتعلق بحرية الاتصال

منع دخول صحفيين إلى البرلمان جديد ائتلاف الكرامة للتضييق على الإعلام في تونس

من يشاء" للبرلمان باعتبارهم مواطنين تونسيين، وهو الأمر الذي دافع عنه رئيس الائتلاف سيف الدين مخلوف الأسبوع الماضي في مشادة كلامية مع زعيمة كتلة الحزب الدستوري الحر عبير موسى حيث صرح في عصبية "تدخل من نريد إلى البرلمان". والعبارة ذاتها استخدمها مخلوف لتهديد أعوان الأمن الرئاسي الذين رفضوا دخول مشتببه به في قضايا إرهاب للمجلس كمرافق برلماني لمخلوف. ويعرف مخلوف وأعضاء كتلته البرلمانية، حليفة حركة النهضة الإسلامية،

البرلمان - نونس - ندت الجامعة العامة للإعلام بالاتحاد العام التونسي للشغل بممارسات "الصد ضد الإعلاميين في ممارسة مهامهم صلب مجلس نواب الشعب"، وذلك على خلفية إعلان عدد من الصحفيين التونسيين السبت منعهم من قبل إدارة مجلس نواب الشعب التونسي من الدخول إلى البرلمان وتغطية أشغالها، واعتبروا ذلك تضييقاً على عملهم.

وكان عدد من الصحفيين أكدوا منعهم من دخول البرلمان مواكبة تطورات خاصة في ظل وجود طلب من رئيس البرلمان إلى وزير الداخلية للتدخل الأمني لفض الاعتصام، ولو باستعمال القوة.

ورفضت الجامعة العامة للإعلام في بيان "عرقلة دورهم الصحافي من أجل إنارة الرأي العام في حين تتم استباحة حرمة المجلس من غرباء مطلوبين جرائم وشبهات إرهابية". وقالت إن "صد الإعلاميين والصحافيين عن ممارسة عملهم بما يقتضيه الواجب وبحسب مقتضيات الدستور التونسي يتم في ظرف دقيق يفرض تسهيل مهام الإعلاميين".

وأكدت الجامعة "تضامنها مع الإعلاميات والإعلاميين الذين يكابدون من أجل قدسية الخبر ونزاهة المعلومة ونددت في ذات الوقت بالتدخل المغرض لأحزاب متطرفة وسعيها المحموم لتاليب

من يشاء" للبرلمان باعتبارهم مواطنين تونسيين، وهو الأمر الذي دافع عنه رئيس الائتلاف سيف الدين مخلوف الأسبوع الماضي في مشادة كلامية مع زعيمة كتلة الحزب الدستوري الحر عبير موسى حيث صرح في عصبية "تدخل من نريد إلى البرلمان". والعبارة ذاتها استخدمها مخلوف لتهديد أعوان الأمن الرئاسي الذين رفضوا دخول مشتببه به في قضايا إرهاب للمجلس كمرافق برلماني لمخلوف. ويعرف مخلوف وأعضاء كتلته البرلمانية، حليفة حركة النهضة الإسلامية،



التناقض يشوب مواقف مخلوف وأعضاء كتلته